ترأس ملكي لحفل تقديم «المشروع المغربي للطاقة الشمسية»

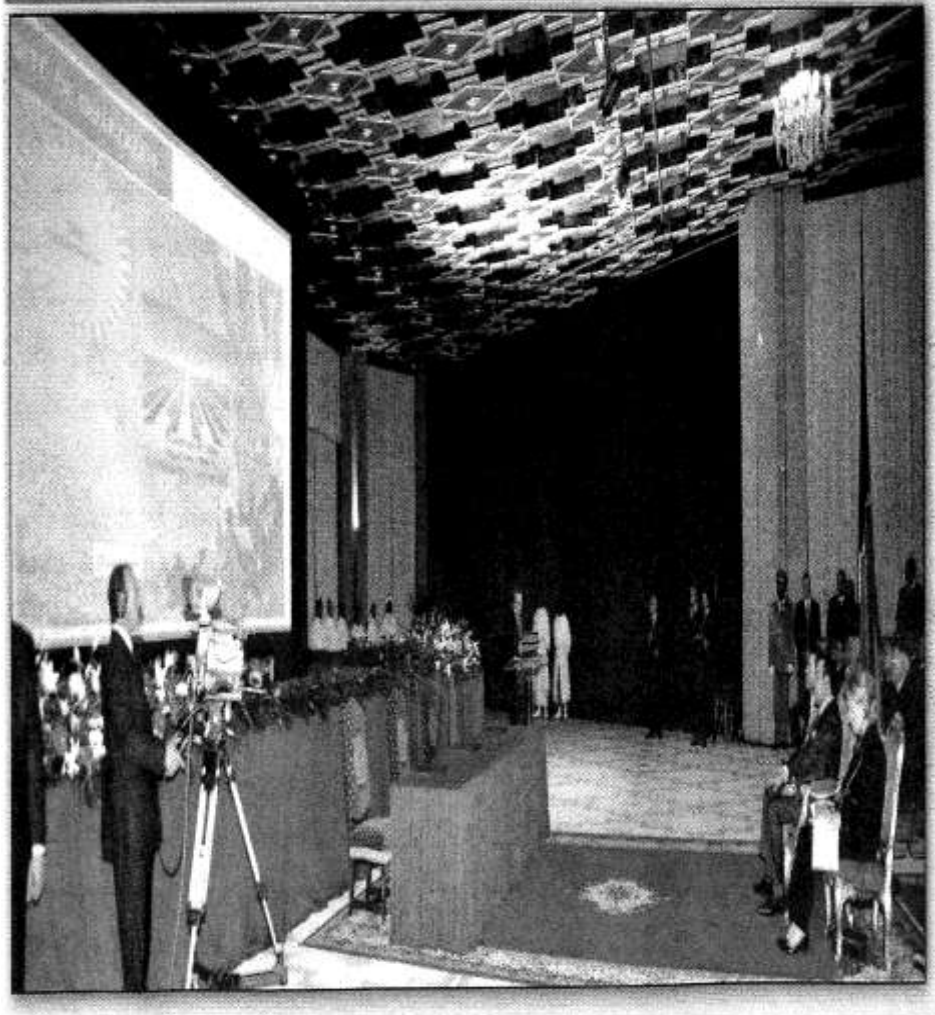

ترأس جلالة الملك نصره الله مرفوقا بصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، بقصر المؤتمرات بورزازات حفل تقديم «المشروع المغربي للطاقة الشمسية»، ويروم هذا المشروع بالخصوص إلى إنشاء قدرة إنتاجية للكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية طاقتها 2000 ميغاواط في أفق 2020. وفي هذا السياق أوضحت وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة أمينة بنخضرة خلال تقديمها للخطوط العريضة لـ«المشروع الوطني المغربي للطاقة الشمسية» أن هذا الأخير يندرج ضمن مشروع مندمج ومتطور للإنتاج الكهربائي باستعمال الطاقة الشمسية، في إطار الإستراتيجية الطاقية الجديدة التي تم وضعها بتوجيهات ملكية سامية والتي تولي أولوية بالغة لتنمية الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة. وأشارت السيدة بنخضرة خلال تقديمها للخطوط العريضة لهذا المشروع إلى أن هذه القدرة الإنتاجية للكهرباء تمثل 38 بالمائة من القدرة الكهربائية المنشأة إلى حدود 2008 و14 بالمائة في أفق 2020. ولإطلاق هذا المشروع الطموح والجديد تم اختيار خمسة مراكز تتوزع ما بين ورزازات وعين بني مطهر وفم الواد وبوجدور وسبخت الطاح. وسيمكن المشروع الجديد ، والذي يهدف إلى تنمية المؤهلات الوطنية الشمسية، من رفع عدة تحديات تهم بالخصوص التقليص من التبعية الطاقية والمحافظة على البيئة عن طريق الحد من الإنبعاثات الغازية ومقاومة التغيرات المناخية. مما سيترتب عنه اقتصاد سنوي من المحروقات الأحفورية بما يعادل مليون طن مقابل من النفط وتجنب انبعاث ثلاثة ملايين وسبعمائة ألف طن من ثاني أوكسيد الكربون خاصة بتوافقه مع التوجه العالمي الذي يضع ضمن أولوياته تطوير الطاقات المتجددة، من بينها الطاقة الشمسية من أجل مواجهة تحديات والضغوط المتزايد التي يعرفها مجال الطاقة هذا من جهة ومن جهة ثانية أشار المدير العام للمكتب الوطني للكهرباء علي الفاسي الفهري «أن هذا المشروع يعد من أضخم مشاريع إنتاج الكهرباء من مصدر شمسي على الصعيد الدولي، وبالتالي سيمكن من الوصول إلى بلوغ طاقة إنتاجية ضخمة من الكهرباء، تناهز ما يعادل 18 بالمائة من الإنتاج الوطني الحالي. مما سيعزز من مكانة المغرب في إنتاج الطاقة الشمسية، وسيساهم بشكل أساسي في سد حاجيات الطلب المتزايد على الطاقة الترتبة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تعرفها المملكة، وكذلك تعبئة المؤهلات الوطنية من الطاقات المتجددة خاصة الشمسية. وكذا تطوير برامج أخرى تتعلق بالتكوين والتخصص التقني والبحث والتطوير وتأهيل صناعة شمسية مندمجة وإمكانية تحلية مياه البحر». ويندرج هذا المشروع في إطار شراكة بين القطاع العام والخاص بإشراك فاعلين عالميين وتحت إشراف «الوكالة المغربية للطاقة الشمسية»، والتي بدورها ستتكفل بجميع الدراسات التقنية والاقتصادية والمالية الضرورية لتنفيذ البرنامج مع عرض المشاريع على المستثمرين من أجل إنجازها، بالإضافة إلى إدارة هذا البرنامج والسهر على تتبع كل مراحله وخطواته. وقد تم بهذه المناسبة التوقيع بين يدي جلالة الملك على اتفاقية شراكة بين المساهمين في الوكالة المغربية للطاقة. من طرف السادة صلاح الدين مزوار وزير الاقتصاد والمالية وأمينة بنخضرة إضافة إلى علي الفاسي الفهري.